أسبابُ ترجيحُ الرواياتِ عندَ السيد المدرسي في تفسيرِهِ "من هدي القرآن" تحليلٌ ومناقشةٌ

كوثر نصيف جاسم
أ.د. محسن نورائي
أ.م.د. زينب السادات حسيني
جامعة مازندران - ايران

Reasons for giving preference to narratives according to Al-Madarsi in his interpretation “Who is the guidance of the Qur’an” (Analysis and discussion)

Kawthar Nassif Jassim
Prof.Dr. Mohsen Nourai
Asst.Prof.Dr. Zainab Sadat Hosseini
Mazandaran University - Iran
Email: kw1199880@gmail.com

ملخص البحث

بحثت الدراسة أبرز القواعد والأسباب التي يعتمد عليها العلماء في الترجيح بين الروايات في حال التعارض، حيث قام العلماء بوضع قواعد علمية دقيقة لهذا الأمر؛ وذلك لوصول للرواية الصحيحة التي يعتمد عليها في المسألة محل الدراسة، وخاصة في التفسير الذي نجد فيه تعدد الروايات في تفسير الآية الواحدة، وذكرنا ملخصا لرأي السيد المدرسي في مسألة الترجيح فيما بين الروايات.

ومن ثم استعرضت لبعض الروايات التي ذكرها السيد المدرسي في تفسيره ، وكيفية ترجيحه فيما بينها، وقد ظهر أنّ أغلب هذه الروايات كان يحاول الجمع بينها، حيث أنّه يرى من الممكن أن تتعدد الروايات التفسيرية في الرواية الواحدة.

الكلمات المفتاحية: أسباب ، ترجيح روايات ، المدرسي ، من هدي القرآن.

Abstract

The study dealt with the most important rules and reasons that scholars rely on in giving preference between narrations in the event of conflict, as scholars have established precise scientific rules for this matter, in order to reach the correct narration that is relied upon in the issue under study, especially in the interpretation in which we find a multiplicity of narrations in the interpretation. One verse, and we mentioned a summary of the school's opinion on the issue of weighting between the narrations.

Then, I reviewed some of the narrations that Al-Mudarris mentioned in his interpretation and how he preferred them among them. It appeared that most of these narrations were trying to combine them, as his opinion is that it is possible for multiple explanatory narrations in one narration.

Keywords: reasons - preponderance of narrations - school - from the guidance of the Qur'an.

مقدمة

يعدّ اختلاف الروايات في التفسير من الأمور المعتادة عند العلماء، فتتعدد الروايات في تفسير الآية الواحدة، وهذا الأمر كان السبب في اختلاف المفسرين في تفسيرهم للآية الواحدة ، لكن الملاحظ أنّ الخلاف في الغالب يكون خلاف تنوع لا خلاف تضاد، ومع ذلك نجد العلماء يحاولون العمل على الترجيح بين تلك الروايات.

ومن التفاسير المهمة والتي تعددت فيها روايات آل البيت عليهم السلام في تفسير معظم الآيات ، هو تفسير "من هدي القرآن" للسيد محمد تقي المدرسي، ونحن في هذه الدراسة البسيطة نحاول الوصول إلى أسباب الترجيح عند المدرسي في تلك الروايات، ومتى أمكنه الجمع بينها ؛ وذلك بعد استعراض لرأي العلماء في المسألة، ورأيه هو في عملية الترجيح بين الروايات المختلفة، وقد سميتُ هذه الدراسة: "أسباب ترجيح الروايات عند المدرسي في تفسيره من هدي القرآن – تحليل ومناقشة"

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- التعرف على القواعد العامة التي وضعها العلماء للترجيح بين الروايات.

٢- رأي المدرسي في مسألة الترجيح.

٣- استعراض أبرز الروايات المختلفة في تفسير "من هدي القرآن" ومناقشتها وتحليلها.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة بينت فيها أهداف الدراسة، وعلى مبحثين.

المبحث الأول: قواعد الترجيح عند العلماء، ورأي السيد المدرسي في المسألة.

المبحث الثاني: نماذج من الروايات المختلفة في تفسير من هدي القرآن.

منهج البحث:

اتبعت في الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي عن طريق جمع الروايات المختلفة عند المدرسي، مع تحليلها ومناقشتها مناقشة علمية للوصول إلى القول الراجح فيها.

المبحث الأول

قواعد الترجيح عند العلماء، ورأي السيد المدرسي في المسألة :

اعلم أنّ جميع من نظر في أحوال الأئمة عليهم السلام والصحابة ، فيما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وما رواه كبار العلماء والرواة عن الأئمة عليهم السلام، وجدهم متفقين على العمل بالراجح، وترك المرجوح ، وطرق الترجيح كثيرة جدًّا، ومدار الترجيح على ما يزيد الناظر قوة في نظره على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية فما كان محصلا لذلك فهو مرجح معتبر، والترجيح قد يكون باعتبار الإسناد ، وباعتبار المتن ، وباعتبار المدلول ، وباعتبار أمر خارج فهذه أربعة أنواع [1] .

والأصل أنها ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب:

١ – الجمع إن أمكن.

٢ – اعتبار الناسخ والمنسوخ.

٣– الترجيح إن تعين.

٤ – ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين –أي عدم العمل بكلا الحديثين، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط ؛ لأنّ خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنّما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه [2] .

وجوه الترجيح باعتبار الإسناد:

١ – الترجيح بكثرة الرواة: فيرجح ما رواته أكثر على ما رواته أقل، لقوة الظن به وإليه ذهب الجمهور. قال ابن دقيق العيد: هذا المرجح من أقوى المرجحات وقال الكرخي: إنهما سواء، ولو تعارضت الكثرة من جانب والعدالة من الجانب الآخر ففيه قولان ترجيح الكثرة، وترجيح العدالة فإنه رب عدل يعدل ألف رجل في الثقة كما قيل إن شعبة بن الحجاج كان يعدل مائتين، وقد كان الصحابة يقدمون رواية الصديق على رواية غيره.

(١) ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي ، ٣١٣.
(٢) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ٩٧.

٢- ترجح رواية الكبير على رواية الصغير؛ لأنّه أقرب إلى الضبط إلّا أن يعلم أنّ الصغير مثله في الضبط، أو أكثر ضبطًا منه. ٣- ترجح رواية من كان فقيهًا على من لم يكن كذلك لأنّه أعرف بمدلولات الألفاظ. ٤- ترجح رواية الأوثق. ٥- ترجح رواية الأحفظ. ٦- أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة دون الآخر. ٧- أن يكون أحدهما صاحب الواقعة لأنّه أعرف بالقصة. ٨- أن يكون أحدهما مباشرًا لما رواه دون الآخر. ٩- أن يكون أحدهما كثير المخالطة للنبي -صلى الله عليه وسلم- دون الآخر ؛لأنّ كثرة الاختلاط تقتضي زيادة في الاطلاع. ١٠- أن يكون أحدهما قد ثبتت عدالته بالتزكية والآخر بمجرد الظاهر. ١١- أن يكون المزّكون لأحدهما أكثر من المزكين للآخر. ١٢- ترجح رواية من يوافق الحفاظ على رواية من ينفرد عنهم في كثير من رواياته. ١٣- ترجح رواية من دام حفظه وعقله ، ولم يختلط على من اختلط في آخر عمره ، ولم يعرف هل روى الخبر حال سلامته أو حال اختلاطه. ١٤- تقدم رواية من كان أشهر بالعدالة والثقة من الآخر؛ لأنّ ذلك يمنع عن الكذب. ١٥- تقدم رواية من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه لاحتمال أن يكون ما رواه من تقدم إسلامه منسوخًا. ١٦- تقدم رواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر سببه. ١٧- تقدم الأحاديث التي في الصحيحين على الأحاديث الخارجة عنهما. ١٨- تقدم رواية من لم ينكر عليه على رواية من أنكر عليه فإن وقع التعارض في بعض هذه المرجحات فعلى المجتهد أن يرجح بين ما تعارض منها [١] .

٢- وجوه الترجيح باعتبار المتن:

الأول- يقدم الخاص على العام. الثاني- تقدم الحقيقة على المجاز إذا لم يغلب المجاز. الثالث- يقدم ما كان حقيقة شرعية ، أو عرفية على ما كان حقيقة لغوية. الرابع - يقدم ما كان مستغنيًا عن الإضمار في دلالته على ما هو مفتقر إليه. الخامس- يقدم الدال على المراد من وجهين على ما كان دالًّا عليه من وجه واحد. السادس- يقدم ما كان فيه الإيماء إلى علة الحكم على ما لم يكن كذلك لأنّ دلالة المعلل أوضح من دلالة غير المعلل. السابع- يقدم

(١) ينظر: قواعد التحديث، جمال الدين القاسمي، ٣١٣-٣١٤.

المقيد على المطلق [١] .

٣- وجوه الترجيح باعتبار المدلول:

الأول- يقدم ما كان مقررًا لحكم الأصل والبراءة على ما كان ناقلًا. الثاني- أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط فإنه أرجح. الثالث- يقدم المثبت على المنفي لأنّ مع المثبت زيادة علم. الرابع- يقدم ما كان حكمه أخف على ما كان حكمه أغلظ.[٢]

٤- وجوه الترجيح باعتبار أمور خارجة:

الأول- يقدم ما عضده دليل آخر على ما لم يعضده دليل منفرد. الثاني- أن يكون أحدهما قولًا والآخر فعلًا فيقدم القول ؛ لأنّ له صيغة والفعل لا صيغة له. الثالث- يقدم ما كان فيه التصريح على ما لم يكن كذلك كضرب الأمثال ونحوها فإنها ترجح العبارة على الإشارة. الرابع- يقدم ما عمل عليه أكثر السلف على ما ليس كذلك لأنّ الأكثر أولى بإصابة الحق. الخامس- أن يكون أحدهما موافقًا لعمل الخلفاء الأربعة دون الآخر فإنّه يقدم الموافق. السادس- أن يكون أحدهما موافقًا لعمل أهل المدينة. السابع- أن يكون أحدهما أشبه بظاهر القرآن دون الآخر فإنّه يقدم [٣] .

أمّا السيد المدرسي نفسه فقد جعل القاعدة الأساسية في اعتماد الروايات ، وخاصة في أمور التفسير كونه متعلق بكتاب الله تعالى المنزل، ألّا يعتمد فيه غير الروايات الموثوقة ، وذلك في الروايات الخاصة بقصص القرآن الكريم ، وأسباب النزول، وتفسير الآيات، وقد قسم هذه الروايات إلى نوعين:

النوع الأول: يمثل الروايات الصحيحة الموثوقة، وهذه يعتمدها في تفسيره دون نقاش.

النوع الثاني: ما جاء عن طريق روايات غير موثوقة ، فهذه له فيها موقف آخر، على حد قوله، حيث أنّه يرى أنّ في هذا النوع يجب الرجوع فيها إلى أهل الخبرة، في الحديث والفقه

(١) ينظر: قواعد التحديث، ٣١٤-٣١٥.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٣١٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه ،٣١٥.

والمعارف ، وذلك للتعرف عن طريق مضامينها على مدى صحتها وصدقها.[١]

ثم نجده يحدد أمرا آخر في الترجيح بين النصوص، فالله عز وجل أمرنا عن طريق النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أن نطيع الأئمة المعصومين، ولكنه أمرنا إلى أمر هام وهو وخلفاؤه المعصومون عليهم السلام ، وهو أن نعرض ما تأتينا من نصوص على كتاب الله تعالى، فما وافق كتاب الله عملنا به، وما خالفه تركناه، مع العلم أنّ ما يصح عنهم عليهم السلام لا يمكن أن يخالف كتابه ؛ وذلك للترابط بينهم، وقد قرر هذا النبي صلى الله عليه وآله بقوله : " إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ".[٢]

ثم يرى أنّ الدليل إذا وصلنا مخالفا لإجماع الأمة، أو كان إجماع يخالف ضرورة العقل أو نصوص الكتاب ، فهذا يدعونا إلى ضرورة التثبت من الدليل ؛ وذلك لأنّ قوة كل دليل محدودة بقدر معين، فهي لا يمكنها معارضة دليل أقوى منها، فنضطر حين المشابهة البحث عن أدلة أخرى[٣] ، ثم يرى أنّ العقل وحده لا يمكنه أنْ يعطي ثقة مطلقة لأي دليل، لا يمكن الحكم على قبول الرواية أو ردها لمجرد أنها توافق أو تخالف العقل[٤] .

المبحث الثاني

نماذج من الروايات المختلفة في تفسير من هدي القرآن :

تكلم السيد المدرسي في تفسيره عن اختلاف الروايات في التفسير، حيث يرى أنّ القرآن لا يمكن حصره في موارد نزوله وإنّما يتسع لجميع المصاديق المتجددة، فهو يجري في الكون كالشمس حيث تنطبق آياته يوميا على حقائق جديدة، اختلاف الروايات في بيان هذه المصاديق أمرا طبيعيا، ثم بين أنّ له على هذا الأمر ملاحظتين.

(١) ينظر: من هدي القرآن، للمدرسي: ١/ ١١٩، وسائل الشيعة، للحر العاملي، ٢٧/ ٣٣-٣٤ ، ميزان الحكمة للريشهري ، ٢/ ٢٥٤.
(٢) ينظر: بحار الأنوار للمجلسي ، ٤٧/ ٣٩٩.
(٣) ينظر: من هدي القرآن، للسيد المدرسي ، ١/ ١١٩ الهامش.
(٤) ينظر: المصدر نفسه ، ١/ ١١٩ الهامش.

الأولى: أنّ الآية قد تكون قابلة للروايات المختلفة ؛ وذلك من حيث تنوع مشاهدها، ويلاحظ ذلك مثلا في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1]، فقد وردت مجموعة من الروايات حول هذه الآية ، فهناك روايات دلت على أنّ التعليم كان لأسماء الأشياء كالماء والجبال[2] .

وهناك أقوال تدل على أن الكلام كان عن الأنوار المحيطة حول العرش[3] .

ثم يرى السيد المدرسي أنّ هذه الآية جامعة للصنفين، فلا منافاة عنده من أن يكون التعليم عاما، بينما يكون السؤال خاصا، ولا ضير في ذلك ، فتغيير الضمائر في الآية هو مما يدل على ذلك[4] .

الثانية: أحيانا وهو ما يكون غالبا أنّ الآية يكون لها مطالع متعددة ، وكل رواية تشير إلى أحد هذه المطالع، وإنّما تشير الرواية له بخصوصية ما يتعلق بالسائل وبالظرف، وهذا في كتاب الله منه كثير فضلا عن الروايات[5] .

الأول: أن يقوم بالجمع بين الروايات إذا أمكن.

فأحيانا يأتي السيد المدرسي بروايات متعارضة، ثم بدلا من أن يرجح بين الروايات ، فيقوم بالعمل بها جميعا حيث يجمع بينها، ومن المواضع التي قام فيها بذلك، عندما تكلم عن التفسير والتأويل، فنجده قد أتى بروايتين تدلان على صحة تأويل القرآن، فنجده يأتي برواية أنّ: "للقرآن ظهر وبطن".[6]

ثم برواية أخرى تفسر هذا الكلام، فيقول: "وظهره تنزيله وبطنه تأويله، ومنه ما قد

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣١
(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، للطوسي ، ١/ ١٣٦، ١/ ١٤٣.
(٣) ينظر: تفسير العياشي، ١/ ٣٢، مجمع بحار الأنوار للمجلسي ، ٩٦/ ٢٠٥.
(٤) ينظر: من هدي القرآن، للسيد المدرسي ، ١/ ١٢٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ١/ ١٢٢.
(٦) ينظر: وسائل الشيعة، للحر العاملي ، ٢٥/ ١٠، بحار الأنوار، للمجلسي ، ٧٤/ ١٢٥، ميزان الحكمة، للريشهري ، ١/ ١٠٦، التبيان في تفسير القرآن، للطوسي، ١/ ٩، تفسير نور الثقلين، للعروسي ، ٣/ ٢٧.

مضي، ومنه ما لم يكن يجري، كما تجري الشمس والقمر [١] .

ثم نجده في مبحث تفسير القرآن بالرأي، يورد ثلاث روايات تخالف ذلك، فأورد رواية عن الإمام الصادق عليه السلام : "من فسر القرآن برأيه إن أصاب فلن يؤجر، وإن أخطأ خر أبعد من السماء" [٢] .

وعن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله : "من فسر القرآن برأيه فأصاب الحق فقد أخطأ" [٣] .

وعن النبي صلى الله عليه وآله أيضا: "من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"[٤] .

ثم نجد السيد المدرسي بعدها يقر بحقيقة أنّ القول بالرأي في القرآن الكريم من الأمور المحرمة شرعا، ثم رؤيته بأنّ هذا لا يرتبط بالتدبر في القرآن الكريم، ثم عرّف التدبر بأنّه التفكير المركز في الآية لمعرفة الحقيقة التي تذكر بها معرفة تعيينه، فالتدبر عنده يعتبر تحصيل العلم بالقرآن الكريم، حتى لا يقول الإنسان برأيه في القرآن الكريم، بل إنما هو العلم، فالسيد المدرسي هنا فرق بين القول بالرأي المجرد، والقول بالرأي الناتج عن التدبر والعلم.[٥]

فالسيد المدرسي ذكر هنا روايات تدل على التأويل، والذي يفهم منه أنّ المفسر يقول في الآية برأيه، ثم روايات أخرى تحرم القول بالرأي، ثم جمع بين هذه الروايات جميعا حين فرق بين التأويل والقول بالرأي، حيث أنّ القول بالرأي في الأساس هو الاستقلال في المراجعة إلى الكتاب ، من دون الرجوع إلى الأوصياء الذين هم قرناء الكتاب في وجوب التمسّك ،

(١) ينظر: من هدي القرآن، للسيد المدرسي، ١/ ٩٨، وسائل الشيعة، للحر العاملي ، ٢٧/ ١٩٦، بصائر الدرجات، لأبي جعفر الصفار، ٢/ ٢٦، بحار الأنوار، للمجلسي ، ٨٩/ ٩٧، التفسير الصافي، للفيض الكاشاني ، ١/ ٣٠.

(٢) ينظر: بحار الأنوار للمجلسي ، ٨٩/ ١١٠، وسائل الشيعة، للحر العاملي ، ٢٧/ ٢٠٢، تفسير العياشي، ١/ ١٧.

(٣) ينظر: وسائل الشيعة، للحر العاملي ، ٢٧/ ٢٠٥، التبيان في تفسير القرآن، للطوسي ، ١/ ٣، تفسير مجمع البيان، للطبرسي ، ١/ ٢٨

(٤) ينظر: وسائل الشيعة، للحر العاملي ، ٢٧/ ٢٠٤، بحار الأنوار للمجلسي ، ٢٠/ ٥١٢، ميزان الحكمة للريشهري ، ٨/ ٢١٥، التفسير الصافي للفيض الكاشاني ، ١/ ٣٥.

(٥) ينظر: من هدي القرآن، للسيد المدرسي ، ١/ ٦٣.

ولزوم المراجعة إليهم : إمّا بحمل المتشابه على التأويل الذي تقتضيه آراؤهم، وإمّا بحمل اللفظ على ظاهره من العموم ، أو الإطلاق ، أو غيرهما ، من دون الأخذ بالتخصيص ، أو التقييد ، أو القرينة الواردة عن الأئمّة (عليهم السلام) ، وقد عرفت انّ محلّ النزاع في حجّية ظواهر الكتاب غير ذلك [1] ، فيكون ثمة فرق عنده بين التأويل والقول بالرأي، حيث أنّ التأويل هنا يعني قول المفسر في الآية بما معه من أدلة، فيحتاج بذلك التأويل إلى دليل، وإن كان التأويل عند المتقدمين مرادفا للتفسير، ومن حاول التفريق بينهما وجد في الأمر صعوبة كبيرة ، وليس بعيدًا أن يكون منشأ هذا الخلاف هو ما ذهب إليه الأستاذ أمين الخولى حيث يقول: "وأحسب أنّ منشأ هذا كله، هو استعمال القرآن لكلمة التأويل، ثم ذهاب الأصوليين إلى اصطلاح خاص فيها، مع شيوع الكلمة على ألسنة المتكلمين من أصحاب المقالات والمذاهب" [2] .

وتكلم الراغب الأصفهاني في التفريق بين التفسير والتأويل، فقال: "والتفسير أعم من التأويل، وأكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ، والتأويل: في المعاني كتأويل الرؤيا ، والتأويل: يُستعمل أكثره في الكتب الإلهية، والتفسير يُستعمل فيها وفي غيرها، والتفسير: أكثر يُستعمل في مفردات الألفاظ، والتأويل أكثره " يُستعمل " في الجمل، فالتفسير: إما أن يُستعمل في غريب الألفاظ نحو " البحيرة " والسائبة " والوصيلة "، أو في " وجيز يبُبّنٌ ويُشرح " كقوله: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [3]، وإمّا في كلام مُضمنٍ بقصة لا يمكن تصوره " إلا " بمعرفتها نحو قوله: ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [4] وقوله: ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

(١) ينظر: مدخل التفسير، محمد الفاضل اللنكراني ، ١/ ١٤٧ .
(٢) ينظر: التفسير والمفسرون، السيد حسين الذهبي ، ١/ ١٦ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٤٣ .
(٤) سورة التوبة ، الآية : ٣٧ .

تُفْلِحُونَ﴾ [1] ، وأمّا التأويل: فإنّه يستعمل مرة عامًّا ومرة خاصًّا، نحو " الكفر " المستعمل تارة في الجحود المطلق، وتارة في جحود الباري خاصة، و " الإيمان " المستعمل في التصديق المطلق تارة، وفي تصديق دين الحق تارة، وإمّا في لفظ مشترك بين معان مختلفة نحو لفظة "وجد" المستعملة في الجدة ، والوجد ، والوجود [2] .

خلاصة القول:

ما ذهب إليه السيد المدرسي من جمعه بين هذه الروايات بالتفريق بين التأول والقول بالرأي هو عين الصواب، وهو ما ذهب إليه العلماء والأئمة.

وعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾[3] يورد السيد المدرسي في بيانه لمعنى الكنز أربع روايات مختلفة، يظهر فيما بينها التعارض:

الرواية الأولى:

عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قال: "كل مال يؤدى زكاته فليس بكنز ، وإن كان تحت سبع أرضين، وكل مال لا يؤدى زكاته فهو كنز وإن كان فوق الأرض" [4] .

الرواية الثانية:

عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ قال: "ما زاد على أربعة آلاف فهو كنز أدّى زكاته أو لم تؤد ، وما دونها فهي نفقة: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٩ .
(٢) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني ، ١/ ١١ .
(٣) سورة التوبة ، الآيات : ٣٤-٣٥.
(٤) ينظر: وسائل الشيعة، للحر العاملي ، ٩/ ٣٠، مجمع بحار الأنوار، للمجلسي ، ٧٠/ ١٣٩، الأمالي للطوسي ، ٢/ ٩٦، مستدرك سفينة البحار، ٩/ ٤٧٤ .

اللَّه فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [1] .

الرواية الثالثة:

علي بن إبراهيم في تفسيره : في سياق قصة أبي ذر مع عثمان – إلى أن قال – فنظر عثمان إلى كعب الأحبار فقال : يا أبا إسحاق ما تقول في رجل أدى زكاة ماله المفروضة ، هل يجب عليه فيما بعد ذلك فيه شيء ، فقال: لو اتخذ لبنة من ذهب و لبنة من فضة ، ما وجب عليه شيء ، فرفع أبو ذر عصاه فضرب بها رأس كعب ، ثم قال له: يا ابن اليهودية الكافرة ، ما أنت والنظر في أحكام المسلمين ؟! قول الله أصدق من قولك ، حيث قال: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [2]

الرواية الرابعة :

في رواية أبي الجارود، عن أبي جعفر ﷺ في قوله تعالى: إنّ اللهّ حرّم كنز الذهب والفضة وأمر بإنفاقه في سبيل الله ، قال كان أبو ذرّ الغفاري يغدو كلّ يوم وهو بالشام ، فينادي بأعلى صوته بشّر أهل الكنوز بكيّ في الجباه ، و كيّ في الجنوب ، وكيّ في الظهور حتّى يتردّد الحرّ في أجوافهم ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [3]

هذه الروايات مختلفة في تفسير معنى الكنز في الآية ، والسيد المدرسي يرى أنّ سبب اختلاف الروايات هو القانون الذي به تتحدد مصلحة العامة، فاختلاف الأحاديث هنا

(١) ينظر: بحار الأنوار، للمجلسي ، ٨/ ٢٤٣، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، للمجلسي ، ١٠/ ٥٩.

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٣٥، ينظر: مستدرك الوسائل، للطبرسي ، ٧/ ٢٤-٢٥، تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي ، ١/ ٥٢، بحار الأنوار للمجلسي، ٢٢/ ٤٢٦.

(٣) ينظر: بحار الأنوار، للمجلسي ٧٠/ ١٣٨، تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي ، ١٣/ ١١، تفسير نور الثقلين، للعروسي ، ٣/ ٢٣٦.

بسبب اختلاف الظروف [١] .

فالسيد المدرسي هنا لا يرى أي اشكال في اختلاف هذه الروايات، على الرغم من أنّ النبي ﷺ حدد بنفسه المراد بالكنز، وعرفه بأنّه كل مال لا يؤدي صاحبه زكاته، ومع ذلك أورد هذه الروايات التي خالفت هذا المعنى، ومنها رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام نفسه ، ولكنه يرى اجماع كل هذه الروايات في عمومها على تحريم كنز المال ؛ لأنّه فيه ضياع لجهود الناس، ومضرة للمجتمع عموما، ويفسد الجهود الاقتصادية التي تقيمها المجتمعات، فهذا الكنز مضر بالمجتمع، ومقدار هذا الكنز يتحدد في القانون بحسب الظروف المتطورة، وهذا عنده هو سبب اختلاف هذه الروايات [٢] .

وقال ابن جرير الطبري في معنى الكنز: "هو كل مال وجبت فيه الزكاة، فلم تؤد زكاته، قالوا: ويكون معنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾. يعني لا يؤدون زكاتها [٣] .

فمعنى الكنز في كلام العرب الجمع، وكل شيء جمع بعضه إلى بعض فهو مكنوز، والمراد بهذا الكنز جميع المال الذي لا تؤدى زكاته ، كل مال تؤدى زكاته فليس بكنز، وإن كان مدفونا، وكل مال لا تؤدى زكاته فهو كنز وإن لم يكن مدفونا [٤] .

وهو ما ذهب إليه الشيخ الطوسي في تفسيره من أنّ المراد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ : الذين يخبئون أموالهم من غير أن يخرجوا زكاتها ؛ لأنّهم لو أخرجوا زكاتها وكنزوا ما بقي لم يكونوا ملومين بلا خلاف [٥] .

وقال الطبرسي في تفسيرها: "يحتمل أن يكون المراد به المسلمين الكانزين غير المنفقين، قرن بينهم وبين المرتشين من اليهود والنصارى، وعنى بترك الإنفاق في سبيل الله : منع

(١) ينظر: من هدي القرآن، للسيد المدرسي ، ٣/ ٢٦١.
(٢) ينظر: من هدي القرآن، للسيد المدرسي ، ٣/ ٢٦٠.
(٣) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير الطبري ، ١٤/ ٢١٧.
(٤) ينظر: التفسير الوسيط، للواحدي ، ٩/ ١٤٥.
(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، للطوسي ، ٥/ ٢٠٤.

الزكاة [١] .

ويقول الفيض الكاشاني: "لعل التوفيق بين هذه الأخبار أن يقال: بجواز الجمع لغرض صحيح إلى ألفي درهم ، أو إلى أربعة آلاف بعد إخراج الحقوق، ومن جملة الحقوق حق الأمام إذا كان ظاهرا ، وهو ما زاد على ما يكف عن صاحبه" [٢] .

لكن الحياة بالفعل كما يرى المدرسي قد اختلفت في وسائلها الاقتصادية ،ولا ريب أنّ المجتمع الذي أوجده الإنسان بحسب طبعه الأولي إنّما يقوم بمبادلة المال و العمل، و لولا ذلك لم يعش المجتمع الإنساني ولا طرفة عين ، فإنّما يتزود الإنسان من مجتمعه بأن يحرز أمورا من أوليات المادة الأرضية ، ويعمل عليها ما يسعه من العمل ثم يقتني من ذلك لنفسه ما يحتاج إليه، و يعوض ما يزيد على حاجته من سائر ما يحتاج إليه مما عند غيره من أفراد المجتمع ، كالخباز يأخذ لنفسه من الخبز ما يقتات به و يعوض الزائد عليه من الثوب الذي نسجه النساج ، وهكذا فإنّما أعمال المجتمعين في ظرف اجتماعهم بيع و شراء و مبادلة و معاوضة [٣]، ثم آل الأمر إلى أن يحوز الذهب المقام الأول والفضة تتلوه، ويتلوها غيرهما، وسكّ الجميع بالسكك الملوكية أو الدولية، فصارت دينارا ودرهما وفلسا ، وغير ذلك بما يطول شرحه على خروجه من غرض البحث ، فلم يلبث النقد حتى عادا أصلا في القيمة بهما يقوم كل شيء ، وإليهما يقاس ما عند الإنسان من مال أو عمل، وفيهما يرتكز ارتفاع كل حاجة حيوية، وهما ملاك الثروة والوجد كالمتعلق بهما روح المجتمع في حياته يختل أمره باختلال أمرهما، إذا جريا في سوق المعاملات جرت المعاملات بجريانهما، وإذا وقفا وقفت [٤] .

يقول العلامة الطباطبائي في معنى كنز الذهب والفضة: " لست أريد خزنهما في مخازن تختص بهما فإنّ حفظ نفائس الأموال وكرائم الأمتعة من الضيعة من الواجبات التي

(١) ينظر: تفسير جوامع الجامع، للطبرسي ، ٢/ ٦٤.
(٢) ينظر: التفسير الصافي، للفيض الكاشاني ، ٢/ ٣٩٦.
(٣) ينظر: تفسير الميزان، للطباطبائي ، ٩/ ١٤٦.
(٤) ينظر: ميزان الحكمة، للري شهري ، ٩/ ٣٨٤.

تهدي إليه الغريزة الإنسانية ويستحسنه العقل السليم ، فكلما جرت وجوه النقد في سبيل المعاملات كيفما كان فهو ، وإذا رجعت فمن الواجب أن تختزن وتحفظ من الضيعة وما يهددها من أيادي الغصب والسرقة والغيلة والخيانة ، وإنّما أعني به كنزهما و جعلهما في معزل عن الجريان في المعاملات السوقية والدوران؛ لإصلاح أي شأن من شئون الحياة، ورفع الحوائج العاكفة على المجتمع : كإشباع جائع ، وإرواء عطشان ، وكسوة عريان ، وربح كاسب ، وانتفاع عامل ، ونماء مال ، وعلاج مريض ، وفك أسير ، وإنجاء غريم ، والكشف عن مكروب ، والتفريج عن مهموم ، وإجابة مضطر، والدفع عن بيضة المجتمع الصالح ، وإصلاح ما فسد من الجو الاجتماعي[1] ، ثم قال: و بهذا البيان يظهر أنّ قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ليس من البعيد أن يكون مطلقا يشمل الإنفاق المندوب بالعناية التي مرت ، فإنّ في كنز الأموال رفعا لموضوع الإنفاق المندوب ، كالإنفاق الواجب لا مجرد عدم الإنفاق مع صلاحية الموضوع ؛ لذلك و بذلك يتبين أيضا معنى ما خاطب به أبو ذر عثمان بن عفان لما دخل عليه على ما تقدم في رواية الطبري ، حيث قال له : "لا ترضوا من الناس بكف الأذى حتى يبذلوا المعروف، وقد ينبغي لمؤدي الزكاة أن لا يقتصر عليها حتى يحسن إلى الجيران والإخوان ويصل القرابات" [2] .

يقول مكارم الشيرازي: "فالآية محل البحث تحرم الكنز وجمع المال، والثروة بصراحة، وتأمر المسلمين أن ينفقوا أموالهم في سبيل الله وما فيه نفع عباد الله ، وأن يتجنبوا كنزها ودفنها وإبعادها عن تحرك السوق" [3] .

خلاصة القول:

نخلص في نهاية بيان معنى الكنز، ومناقشة ما ذكره السيد المدرسي في تفسيره، إلى أنّ الاختلاف في الروايات التي تحدثت عن المراد بالكنز، وتفسير معنى الآية، إنّما هو بسبب

(١) ينظر: تفسير الميزان، للطباطبائي ، ٩/ ١٤٦-١٤٧.
(٢) ينظر: تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري ، ٤/ ٢٨٤، تفسير الميزان، للطباطبائي ، ٤/ ٢٨٤.
(٣) ينظر: تفسير الأمثل، مكارم الشيرازي ، ٦/ ٢٤.

اختلاف الأزمان والظروف، وهو القول الذي ذكره المدرسي للجمع بين هذه الروايات.

في تفسير قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [1]، ذكر ثلاث روايات في المقصود بالعرش، ويظهر من هذه الروايات الثلاث أنّ بينها تعارضًا .

الرواية الأولى:

جاء في حديث شريف بن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سئل عن قول الله عزّ وجل: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ ، فقال: استوى من كل شيء فليس شيء أقرب إليه من شيء [2] .

الرواية الثانية:

جاء في حديث مأثور عن الإمام علي ﷺ قاله لوفد النصارى ورئيسهم الجاثليق، حيث كان فيما سأله: أخبرني عن ربك أيحمل ، أو يحمل ؟ فقال: إنّ ربنا جل جلاله يحمل ولا يحمل ، قال النصراني: كيف ذلك ونحن نجد في الانجيل : ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ [3] ؟ فقال علي ﷺ: إنّ الملائكة تحمل العرش، وليس العرش كما تظن كهيئة السرير، ولكنه شيء محدود مخلوق مدبر وربك عز وجل مالكه، لا أنّه عليه ككون الشيء على الشيء، وأمر الملائكة بحمله فهم يحملون العرش بما أقدرهم عليه ، قال النصراني: صدقت رحمك الله" [4] .

الرواية الثالثة:

جاء في حديث آخر مأثور، عن حنان بن سدير قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن العرش والكرسي فقال: إنّ للعرش صفات كثيرة مختلفة، له في كل سبب وصنع في القرآن صفة على

(١) سورة طه ، الآية : ٥

(٢) ينظر: الكافي للكليني ، ١/ ١٨٨، بحار الأنوار، للمجلسي ، ٣/ ٣٣٧، تفسير نور الثقلين، للعروسي، ٥/ ٢٩٧، تفسير الميزان، للعلامة الطباطبائي ، ١٤/ ٦٨.

(٣) سورة الحاقة ، الآية : ١٧

(٤) ينظر: بحار الأنوار، للمجلسي ، ٣/ ٣٣٤، تفسير نور الثقلين، للعروس ، ٥/ ٣٩٨.

حدة، فقوله: ﴿ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾[1] ، يقول: الملك العظيم ، وقوله : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ يقول: على الملك احتوى، وهذا ملك الكيفوفية في الأشياء ، ثم العرش في الوصل مفرد من الكرسي ؛ لأنّهما بابان من أكبر أبواب الغيوب ، وهما جميعا غيبان، وهما في الغيب مقرونان؛ لأنّ الكرسي هو الباب الظاهر من الغيب الذي منه مطلع البدع ومنها الأشياء كلها، والعرش هو الباب الباطن الذي يوجد فيه علم الكيف ، والكون ، والقدر والحد ، والأين والمشية وصفة الارادة ، وعلم الالفاظ ، والحركات والترك ، وعلم العود والبداء، فهما في العلم بابان مقرونان؛ لأنّ ملك العرش سوى ملك الكرسي، وعلمه أغيب من علم الكرسي، فمن ذلك قال: " رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ" ، أي صفته أعظم من صفة الكرسي، وهما في ذلك مقرونان [2] .

ذكر السيد المدرسي في تفسير آية سورة طه بأنّ الرحمن تجلت رحمته في إيجاده لخلقه، فهو سبحانه الذي أوجدهم من بعد العدم، ثم إنّه تعالى لم يترك السماوات بعد أن خلقهن عبثا، أي يشرف عليها ويأمرها فتؤتمر ويزجرها فتنزجر، وبالتالي يكون وحده هو المسيطر المهيمن على السماوات والأرض، فلا شيء فيها أقرب إلى شيء، فهو محيط بها جميعا علما وسلطانا ، وقدرة وتدبرا، فهو رحمن اصطبغ سلطانه على خلقه بالرحمة ، فالمدرسي هنا رجح الرواية الأولى، وهي المختارة عنده على باقي الروايات[3] .

ويتضح من هذه الروايات أنّ الرواية الأولى لا تنفي الاستواء على العرش فقط، بل لا يوجد فيها معنى العرش أساسا، فالراوي لم يذكر وجود العرش بالأساس، وإنّما فسر الاستواء بمعنى استواء الرحمن عز وجل من الموجودات بقربه منها جميعا، فكأن الرواية تقول أنّ المراد بالعرش في الآية هو جميع مخلوقاته ، والاستواء عليه كناية عن الاستيلاء ، والاشراف فيكون المعنى المتحصل من هذه الآية أنّه قد استولى واشرف على جميع مخلوقاته،

(١) سورة النمل ، الآية : ٢٦

(٢) ينظر: بحار الأنوار، للمجلسي ، ٥٥/ ٣٠، تفسير نور الثقلين، للعروسي ، ٣٠/ ٣٢٠، تفسير الميزان، للعلامة الطباطبائي ، ٢/ ١٩٤.

(٣) ينظر: من هدي القرآن، للمدرسي ، ٥/ ٢٨٥.

وتساوت نسبته إلى جميعها من حيث علمه وقدرته عليها واحاطته بها [١] .

قال الطبرسي في معنى الآية: " هو الرحمن ؛ لأنّه لما قال ممن خلق بينه بعد ذلك فقال هو الرحمن قال أحمد بن يحيى الاستواء الإقبال على الشيء فكأنه أقبل على خلق العرش و قصد إلى ذلك" [٢] .

وقال العلامة الطباطبائي: " كناية عن استيلائه تعالى على عالم الخلق، و كثيرا ما يطلق الاستواء على الشيء لمعنى الاستيلاء عليه كما قيل: قد استوى بشر على العراق ، من غير سيف و دم مهراق ، أو أنّ الاستواء على العرش معناه الشروع في تدبير الأمور كما أنّ الملوك إذا أرادوا الشروع في إدارة أمور مملكتهم استووا على عروشهم ، وجلسوا عليه والشروع والأخذ في أمر و جميع ما ينبئ عن تغير الأحوال وتبدلها ، وإن كانت ممتنعة في حقه تعالى لتنزهه تعالى عن التغير و التبدل لكن شأنه تعالى يسمى شروعا وأخذا بالنظر إلى حدوث الأشياء بذواتها وأعيانها يومئذ ، فيسمى شأنه تعالى وهو الشمول بالرحمة إذا تعلق بها شروعا و أخذا بالتدبير ، نظير سائر الأفعال الحادثة المقيدة بالزمان المنسوبة إليه تعالى ، كقولنا خلق الله فلانا، و أحيا فلانا، و أمات فلانا، و رزق فلانا، و نحو ذلك [٣] .

كلمة عرش تقال للشيء الذي له سقف ، وأحيانًا تطلق على السقف نفسه ، أو على الأسّرة المرتفعة القوائم كأسّرة وكراسي السلاطين، ومن البديهي أنّ الله سبحانه ليس له عرش، ولا محكومية كحكام البشر، بل المراد من عرش الله كل عالم الوجود الذي يعدّ عرشه، وبناء على هذا فإنّ قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [٤] ، كناية عن تسلط الله، وإحاطته الكاملة بعالم الوجود، ونفوذ أمره وتدبيره في جميع أنحاء العالم ، وأساسًا فإنّ كلمة "عرش" في لغة العرب، كناية عن القدرة غالبًا، فنقول مثلا: إنّ فلانًا قد أنزلوه من العرش،

(١) ينظر: دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري، هاشم معروف الحسني ، ٢١٩.
(٢) ينظر: تفسير مجمع البيان، للطبرسي ، ٧/ ٤.
(٣) ينظر: تفسير الميزان، للعلامة الطباطبائي ، ٨/ ٨٣.
(٤) سورة الأعراف ، الآية : ٥٤.

أو أزاحوه عنه، فهذا يعني أنّهم قد أنهوا حكمه وقدرته، أو نقول: ثل عرشه [1] .

خلاصة القول:

هذه الروايات الثلاث التي أوردها السيد المدرسي في تفسيره جميعها صحيحة ، ولا تعارض هنا غير أنّ المدرسي لم يذكر العرش في الرواية الأولى التي اختارها وقدمها على الروايتين الأخريين.

الخاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاما على عباده الذين اصطفى، النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم، وأهل بيته الأئمة عليهم السلام، وبعد.

في نهاية دراستنا للموضوع محل الدراسة: "أسباب ترجيح الروايات عند السيد المدرسي في تفسيره من هدي القرآن – تحليل ومناقشة"، فقد ناقشت هذه الدراسة المختصرة كيفية تعامل السيد المدرسي في تفسيره مع الروايات التي يكون ظاهرها التعارض.

فظهر أن القاعدة الاساسية في اعتماد الروايات وخاصة في أمور التفسير كونه متعلق بكتاب الله تعالى المنزل ، أنّه لا يعتمد فيه على غير الروايات الموثوقة باعتمادها من غير نقاش، أمّا إذا جاءت روايات غير موثوقة يرى في هذا النوع الرجوع الى أهل الخبرة في الحديث والفقه والمعارف ؛ وذلك للتعرف عن طريق مضامينها على مدى صحتها وصدقها، ثم نجده يحدد امرا آخر في الترجيح بين النصوص فالله سبحانه وتعالى أمر عن طريق النبي الاكرم ﷺ أن نطيع الائمة المعصومين ، وأن نعرض ما تأتينا من نصوص على كتاب الله فإن وافق كتاب الله عملنا به ، وما خالفه تركناه عامة و إنّ ما يصح عنهم عليهم السلام لا يمكن أن يخالف كتابه سبحانه ؛ وذلك للترابط بينهم ، وكذلك إذا وصلنا مخالفا لأجماع الأمة ، أو كان الاجماع يخالف ضرورية العقل لهذا يدعونا الى ضرورية التثبت من الدليل .

وفي النهاية أنّ السيد المدرسي كان يفضل الجمع بين الروايات ، وخاصة إذا ثبت صحتها عنده، وهذا هو العمل عنده في أغلب المواضع، وإذا كان له اختيار ما بين تلك

(١) ينظر: تفسير الأمثل، مكارم الشيرازي ، ٩/ ٥٢٦.

الروايات يكون ترتيب الروايات عنده يبدأ بالرواية التي اختارها مبينا ذلك، ثم يذكر بعدها الروايات الأخرى المتعارضة معها، وقد اتضح للباحثة أنّ السيد المدرسي كان مقلا في إيراد الروايات المتعارضة، فكتابه يعتبر اختياراته هو نفسه التفسيرية، فلم يحتج غالبا لذكر ما يخالفها من اختيارات.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٤٣٤١هـ – ٢٠١٤م.

٣- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، المجلسي، محمد باقر، الناشر: مؤسسة الوفاء – بيروت – لبنان، بدون طبعة، ١٣٠٤١هـ – ١٩٨٣م.

٤- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م.

٥- تبيين القرآن، الشيرازي، محمد الحسيني، مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٦- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، الجزء ١ : المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٧- تفسير الصافي، الفيض الكاشاني، قدم له الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الهادي – قم، مكتبة الصدر – طهران، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٨- تفسير القمي، القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم، موجود على الشاملة بدون بيانات نشر.

٩- تفسير الميزان، العلامة الطباطبائي، الناشر: موقع الكوثر للكتب، بدون طبعة، بدون تاريخ.

١٠- تفسير من هدي القرآن، المدرسي، السيد محمد تقي، الناشر: بدون، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١١- جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٢- في رحاب القرآن، المدرسي، محمد تقي، الناشر: دار محبي الحسين - إيران، بدون طبعة، وبدون تاريخ.

١٣- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ب ط.

١٤- الكافي مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح، الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق، بدون ناشر.

١٥- مجمع البيان، الطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن، الناشر: المجمع العالمي لآل البيت، ب ط.

١٦- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

١٧- ميزان الحكمة، الريشهري، محمد، الناشر: دار الحديث - قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦م.

١٨- وسائل الشيعة، الحر العاملي، على الشاملة بدون بيانات نشر.

١٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

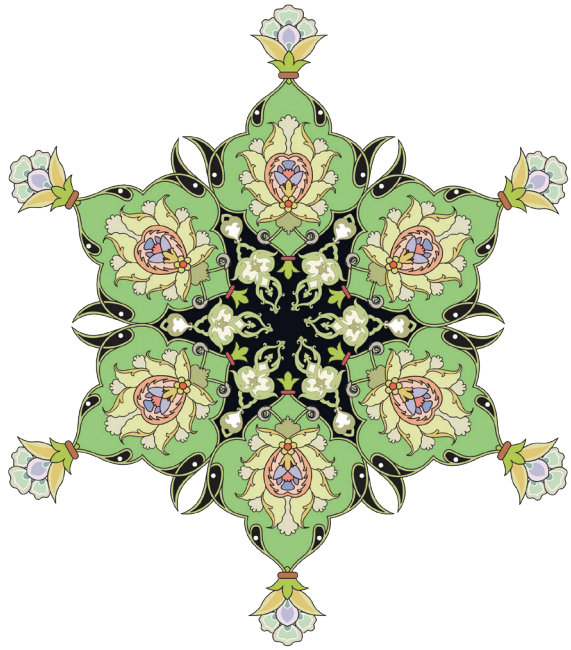

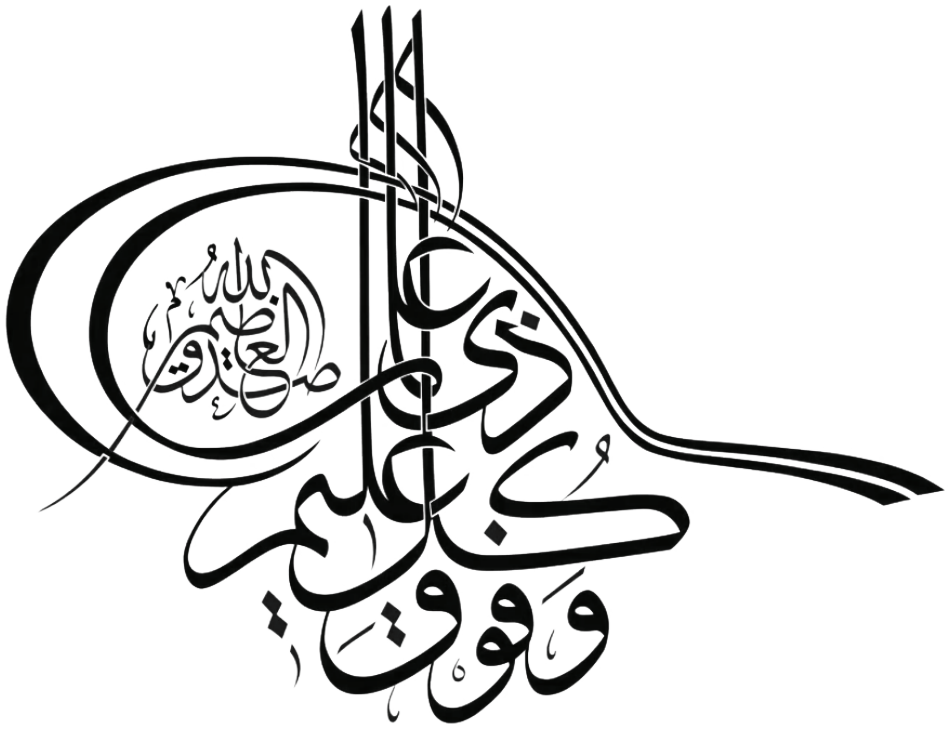
وفوق كل ذي علم عليم
صدق الله العظيم